الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.32

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
21 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوشينسكي . . . . . (أوكرانيا)

ثم: السيدة استاناه بانو (نائبة الرئيس) . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الوسائل المختلفة لضمان الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان و التقارير المقدمة من المقررين و الممثلين المختصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58081 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/59/225، A/59/371، A/59/425)

(ب) **المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الوسائل المختلفة لضمان الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية** (تابع) (A/59/255، A/59/319، A/59/320، A/59/323، A/59/327، A/59/328، A/59/341، A/59/360، A/59/366، A/59/377، A/59/385، A/59/401، A/59/402، A/59/403، A/59/422، A/59/428، A/59/432، A/59/436، A/59/505)

(ج) **حالات حقوق الإنسان و التقارير المقدمة من المقررين و الممثلين المختصين** (تابع) (A/59/256، A/59/311، A/59/316، A/59/340، A/59/352، A/59/367، A/59/369، A/59/370، A/59/378، A/59/389، A/59/413، A/C.3/59/3)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/59/36)

١ - **السيد البدري** (مصر): قال إن مصر مقتنعة بأهمية حقوق الإنسان من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و عرض الإجراءات التي اتخذها مصر خلال العام المنصرم من أجل احترام تلك الحقوق. فقد أقر البرلمان المصري (مجلس الشعب) القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، وقد بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ويعمل المجلس تحت رعاية مجلس الشورى، ويرأسه السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ويضم المجلس في عضويته العديد من الشخصيات المستقلة، وهدفه هو تعزيز حماية حقوق الإنسان وزيادة الوعي العام بهذه المسألة.

٢ - وأضاف أن المجلس هو أول جهاز مستقل مخصص لحقوق الإنسان في مصر، حيث يتمتع باستقلال تام فيما يخص وظائفه وأنشطته وامتيازاته. ولقد أعد المجلس خطة عمل قومية بشأن حقوق الإنسان واقترح إجراءات من أجل ضمان التنفيذ. ويقوم المجلس كذلك بعرض اقتراحات وتوصيات حول جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحيلها إليه السلطات المختصة أو الأطراف المعنية ويتلقى الشكاوى، ويقوم بفحصها و إحالتها إلى الجهات المختصة ومتابعتها، ويرشد الأطراف المعنية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية المتبعة. ويضمن المجلس كذلك تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويقدم التوصيات اللازمة وخصوصاً ما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي، و يقدم المجلس كل عام تقريرا عن وضع حقوق الإنسان في مصر، كما يقدم تقريرا عن أنشطته لرئيس الجمهورية وكذلك لرئيسي مجلس الشعب ومجلس الشورى. ويقوم المجلس أيضا بزيارات ميدانية للتأكد على أرض الواقع من تنفيذ توصياته. وكانت أحدث الزيارات التي قام بها المجلس زيارته في الأسبوع الماضي لعدد من السجون المصرية.

٣ - وفيما يتعلق بتشجيع وحماية حقوق الإنسان قال إن مسؤولية المجتمع الدولي لا تقل عن مسؤولية الحكومات والشعوب، ودعا إلى إنشاء نظام عالمي عادل من أجل القضاء على العوامل التي تمنع الأشخاص من ممارسة حقوقهم.

٤ - واختتم ممثل مصر كلمته بالتأكيد على حق الشعوب في التمتع بالمبادئ التي أقروها بأنفسهم في إطار احترام الحق في الخصوصية الثقافية والدينية والفكرية للشعوب، فالخصوصية

الثقافية هي حق للشعوب غير قابل للتصرف، وهو حق لا ينبغي احترامه فحسب، بل ينبغي اعتباره حقا مقدسا. وأضاف أن لكل شعب، ولكل حكومة ولكل دولة الحق في تقرير هويتها والمبادئ التي تهتدي بها مع احترام المصالح الجماعية للشعوب و المجتمعات، وينبغي ألا تفرض عليها أنماط معينة من أساليب التفكير أو التقاليد.

٥- السيد **غانسوخ** (منغوليا): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في طريق التقدم الذي بدأه بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتفكير في العمل الذي يجب القيام به لدعم هذه الحقوق، وضمان سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية على المستويين القومي و الدولي. وأضاف أن الوفد المنغولي مقتنع بأن الدورة الجارية ستصبح مرحلة مهمة على هذا الطريق.

٦ - و أشار إلى أن الأمم المتحدة تقع في قلب الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي بقصد تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، ولكن المسؤولية تقع في المقام الأول على الحكومات في العمل على تحقيق هذه الأهداف، كما ذكر العديد من المتحدثين. ونوه بالبيان الاستهلالي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأشار إلى الإعلان وخطة العمل المعتمدين في أولان - باتور في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المجددة الذي عقد في منغوليا عام ٢٠٠٣.وقال إن من أهم النصوص في الإعلان هو توخي إنشاء و تعزيز المؤسسات و الآليات القومية من أجل ضمان احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كاملةً. وأضاف أن من المؤكد أن دعم ومساعدة المجتمع الدولي ضروريان لضمان حماية و احترام حقوق الإنسان على الأجل الطويل، وأعرب عن ترحيب منغوليا بإطلاق ''المبادرة ٢''.

٧ - وأضاف أنه قد تأسست، على الصعيد الوطني، اللجنة القومية لحقوق الإنسان التي أنشئت عام ٢٠٠١ والتي تعد منذ ذلك التاريخ أداة أساسية للعمل الذي يتخذ من أجل تشجيع حقوق الإنسان. و تشهد العديد من خطط العمل الوطنية، وخاصة خطة العمل الوطني لتعزيز حقوق الإنسان التي أقرت في أيار/مايو ٢٠٠١ والبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على التصميم الذي يتسم به العمل في منغوليا في مجال حقوق الإنسان.

٨ - وأعرب عن أشد الصدمة والقلق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الواقعة في العالم أجمع والمرتبطة بالفقر والعنف والأحكام العرفية والصراعات المسلحة والإرهاب وسوء الإدارة. وأكد على ضرورة العمل المتضافر، دون إبطاء، من أجل تقليل الفقر ولضمان الحق في الغذاء. وأشار إلى التقرير المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان حول الحق في الغذاء (A/59/385) حيث أكد أن ٨٤٢ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء وأن هناك طفلاً يموت كل ٥ ثوان من أمراض تتصل بسوء التغذية. وأضاف أن ما ينذر بالخطر الحقيقي هو أن المجاعة في تزايد.

٩ - وأشار إلى أن بلاده قد أعربت في كثير من المناسبات عن تصميمها على تشجيع وحماية حقوق الإنسان، وخاصة الحق في الغذاء، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق خلال الأعوام الأخيرة فيجب متابعة الجهود لحل المشكلات التي تواجهها منغوليا. وأردف قائلا إن التقرير الوطني حول تقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشير إلى أن الفقر ينتشر و يتوسع على طول البلاد: و بناءً على الأرقام الرسمية: هناك نحو ثلث السكان يعيشون في فقر، وهناك مجموعة كبيرة ومهمة قريبة من خط الفقر. وقال إن حكومة الائتلاف الجديدة التي نتجت عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تضع محاربة الفقر والمجاعة ونقص الغذاء في أولى أولوياتها.

١٠ - وتطرق إلى زيارة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء، في أغسطس ٢٠٠٤ لبلاده فقال إنه بالرغم من الإجراءات الملموسة التي تم اتخاذها خلال الأعوام الأخيرة لا تزال المجاعة ونقص الغذاء من أهم المشكلات المقلقة في منغوليا، وهو ما يتضح في التقرير الوطني السالف الذكر. وأضاف أن المجاعة لا ترجع إلى نقص في الغذاء و لكن ترجع إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين الفقراء. لذلك يجب اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين توصيل الغذاء للفقراء بوسائل مباشرة أو غير مباشرة. واسترعى الانتباه إلى ما يدعو إليه التقرير من ضرورة وضع ضوابط متعلقة بجودة المواد الغذائية الاستهلاكية المحلية والمستوردة من أجل تحسين الأمن الغذائي. وأعرب عن امتنانه للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء على زيارته لمنغوليا وعن ثقته في انه سيقدم توصيات قوية ومفيدة في تقريره النهائي.

١١ - وعاد في ختام كلمته ليشدد على أن بلاده مصممة على احترام حقوق الإنسان و تحسين ظروف المعيشة للمنغوليين وتعزيز الديموقراطية و التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن تقديره لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمساعدته، وأكد مرة أخرى أن بلاده ملتزمة بالاستمرار في التعاون مع مكتب المفوض السامي من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و تحسين التعاون الإقليمي و الدولي في مجال حقوق الإنسان، عن طريق تشجيع الديموقراطية وتكريس هذا الحق في العالم أجمع.

١٢ - **السيد نوبال** (نيبال): ذكر أن بلاده انضمت إلى ١٦ اتفاقية دولية متعلقة بحقوق الإنسان وأنها وقعت على ثلاث اتفاقيات أخري، وأنها ملتزمة التزاما قويا بحقوق الإنسان كما تشهد بذلك الأحداث الجارية. فقد أكدت الحكومة النيبالية بشكل قاطع في آذار/ مارس ٢٠٠٤ تمسكها بالدفاع عن حقوق الإنسان بمواجهة تمرد الماويين، كما أنها أقرت بالفعل خطة عمل مدتها ثلاث سنوات موجهة إلى تجسيد الوعود التي قطعتها على نفسها في مجال الإنسان وخاصة تشجيع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل فرد وإصلاح نظام السجون ونظام إدارة القضاء بتدعيم المؤسسات وزيادة الوعي والتدريب. وسيكون مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مكلفين بمتابعة وتقييم خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مركز لتشجيع حقوق الإنسان تابع لمكتب رئيس الوزراء لتنسيق الأنشطة الخاصة بالهيئات الحكومية المختلفة في الميدان، كما أنشئت وحدات خاصة في أجهزة الأمن لرصد احترام الحقوق الأساسية للفرد في إطار عمل الأجهزة الأمنية.

١٣ - وقال إنه تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٠ كجهاز رسمي مستقل يقود عملاً ناجحاً فيما يخص تشجيع وحماية حقوق الإنسان. وتقوم هذه اللجنة أيضا بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوصي بما يلزم اتخاذه من إجراءات، فضلاً عن أنها تقوم بتوعية الرأي العام وبتنظيم تدريب للعاملين في الشرطة وخدمات الأمن. وأضاف أن نشاط المجتمع المدني والعديد من الهيئات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان وكذلك حرية الصحافة، كلها تساهم أيضاً في توعية الجماهير فيما يتعلق بأهمية حماية حقوق الإنسان.

١٤ - وأضاف أن نيبال عضو في لجنة حقوق الإنسان ومن ثم فهي طرف في الإعلان الذي تم إقراره بالإجماع في الدورة الستين, وهي تتفاوض حالياً مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن مذكرة اتفاق من أجل الحصول على مساعدة تقنية لتعزيز كفاءة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ولقد وافقت الحكومة النيبالية على مبدأ زيارات الأجهزة الموضوعية والخبراء الموكلين بشؤون الإجراءات القانونية الخاصة، وأنها ستتعاون معهم تعاونا كاملا. وأضاف أن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالإعدام خارج سلطة القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي قام بزيارة نيبال عام ٢٠٠٠ وأن نيبال تنتظر زيارة المقرر الخاص

المعني بمسألة التعذيب وكذلك رئيس فريق العمل المعني بالاختفاء المتعمد أو القسري، قبل نهاية العام.

١٥ - وأضاف أن نيبال ملتزمة بتعهداتها في ما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى الأجهزة المختلفة التي تقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية. وأشار إلى انه قد تم تقديم تقارير خلال هذا العام إلى لجنة عدم التمييز ضد المرأة وكذلك إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل ولجنة مناهضة التعذيب. و لقد أتمت نيبال وضع تقريرها حول تطبيق المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وأنها تبذل جهداً كبيراً لمتابعة الملاحظات والتوصيات التي تقدمها تلك اللجان.

١٦ - وقال إن أعمال العنف التي تمارسها الحركة الماوية منذ ثماني سنوات تقف عائقا أمام جهود نيبال لإقرار السلام والتنمية وتتحدى طموح الشعب النيبالي من أجل إقامة السلام والازدهار بفضل الملكية الدستورية والديموقراطية متعددة الأحزاب. وأضاف أن أفراد قوى الأمن والمدنيين الأبرياء هم ضحايا الاغتيالات العنيفة والصارمة و أن الماويين لا يتورعون عن ارتكاب جرائمهم التي لم يعفوا منها كبار السن والأطفال. زيادة على ذلك فإنهم حاولوا إسكات الصحافة باللجوء إلى الوحشية والترهيب وجندوا الأطفال وفي نفس الوقت قاموا بتخريب معظم البنية التحتية بلا تمييز، وهي التي يعتمد عليها غالبية الشعب الفقير. وقال إن محاولات الحكومة من أجل إيجاد مخرج لذلك الوضع لم تزد المتمردين إلا ثباتا على موقفهم، وهو ما يضطر الحكومة إلى حماية حياة وحرية شعبها والحفاظ على المرافق التي تخدم السكان مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على الأمن، ولكنها لن تغلق الباب أمام الحوار، ولذلك فقد طرحت نداء إلى الماويين من أجل وقف هذا الصراع نهائيا. وقال إن الحكومة قامت مؤخراً بإنشاء وزارة للسلام وعهدت إليها بسلطات مهمة، تحت إشراف رئيس الوزراء، وهي مكونة من مسئولين كبار من جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الحكومة من أجل فتح حوار محوري حول التسوية السلمية للوضع. ومضى قائلا إن قوى الأمن تسهر على حماية الشعب دون المساس بالحقوق الرئيسية للمواطن، وأن العمليات تتم بالمراعاة التامة لاحترام حقوق الإنسان. ولقد تم التحقيق في عدد من حوادث انتهاك القوانين وعوقب المسئولون عن الانتهاكات وتم تعويض الضحايا.

١٧ - وقال إن حكومة نيبال، شأنها في ذلك شأن العديد من الحكومات الأخرى، منشغلة بآلام ومعاناة الشعوب الواقعة في أتون الصراعات، وخاصة ما يعانيه الأطفال، ولا تدخر أي جهد لضمان رفاهية الأطفال، وهي عاقدة العزم على حماية وتشجيع الحقوق الأساسية لشعبها و الدفاع عن حقوقه وحرياته و محاربة أعمال الماويين الإرهابية. وأضاف أن السبيل إلى احترام حقوق الإنسان في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال حرجة وتعاني من الصراع إنما تكمن في التعاون وتعزيز الطاقات وليس في المواجهة والرقابة، وإن نيبال مستعدة للعمل بجانب المجتمع الدولي ولجنة حقوق الإنسان لضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتشجيع الكرامة الإنسانية في العالم أجمع.

١٨ - **السيد ماكيفور** (نيوزيلندا): بدأ كلمته بالحديث عن الفقرة (ج) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال، فأشار إلى كلمة الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للدورة التي أكد فيها على ضرورة الالتزام بحكم القانون وقال فيها إن انتهاكات حقوق الإنسان تضع هذا المبدأ في خطر، فقال إن المخاطر السياسية التي تتعرض لها الحكومات التي تستمر في عدم احترام حقوق الإنسان وفي انتهاك تلك الحقوق أصبحت بادية للعيان ومن الصعب تجاهلها.

١٩ - وقال إن نيوزيلندا قلقة جداً إزاء تفشي انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة في العديد من البلدان كما هو

حادث مثلاً في السودان: فالحكومة تلجأ للترتيب للاغتيالات والتعذيب والاغتصاب والسلب وإحراق المنازل والمحاصيل لإرهاب مواطني إقليم دارفور الغربي وإجبارهم على الفرار، ويجب على تلك الحكومة أن تقوم بنزع سلاح الجانجاويد وتقديم مرتكبي تلك الجرائم للمحاكمة والتطبيق الفعلي لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن قلق نيوزيلندا إزاء حالة حقوق الإنسان في شمال أوغندا.

٢٠- وأضاف أن العديد من البلاد الإفريقية آخذة في النهوض بوعي بعد سنوات طوال من الاضطرابات المدنية التي حدثت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وأعرب عن تمنيات نيوزيلندا بنجاح الجهود التي تبذلها أنغولا وموزامبيق وسيراليون وليبيريا والصومال وعن ترحيب بلاده أيضا بالطريقة التي تمت بها الانتخابات الأخيرة في الجزائر.

٢١ - واستطرد قائلا إنه في المقابل، وهو ما يؤسف له، أن انتهاكات حقوق الإنسان تبدو في العديد من البلدان الأخرى نجد وكأنها جزء من سياسة الدولة، ومازالت نيوزيلندا مذهولة من وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي حيث نجد حريات التعبير والاجتماع تتآكل حتى عن ذي قبل، كما تزداد الاعتداءات على هيمنة القانون واستقلال النظام القضائي ووسائل الإعلام، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية تجري انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية للمواطنين من قبل من يمتلكون السلطة.

٢٢ - وقال إن نيوزيلندا قلقة جداً إزاء ما يجري من عنف في العراق، وهو ما يجعل عقد انتخابات حرة وعادلة مثار شك كبير، غير أنها ضرورية لضمان الانتقال نحو حكومة نيابية كاملة كوسيلة لاحترام مبادئ القانون وحقوق الإنسان. وأشار إلى الانتخابات الجديدة التي جرت في أفغانستان فقال إنها تمثل مرحلة مهمة على طريق السلام والديموقراطية وإن كان الطريق ما زال طويلاً حتى إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٥. وأعرب عن أسف نيوزيلندا من أجل المدنيين الأبرياء الذين هم غالبية ضحايا العنف في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، وطالب الطرفين بالتخلي عن العنف والتقيد التام بالقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي.

٢٣ - وأضاف أن وضع الحقوق الأساسية في بعض من دول الشرق الأوسط، مقلق للغاية وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأقليات الدينية والعرقية وحرية التعبير والحقوق السياسية. ودعا إيران بإلحاح أن تتعهد بإجراء حوار بناء مع المجتمع الدولي حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان و تحسين وضع جميع الأقليات الدينية والعرقية.

٢٤ - ومضى قائلا إن نيوزيلندا ما زالت قلقة للغاية من وضع حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية حيث تجري انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة تنفيذ عقوبة الإعدام دون محاكمة عادلة، وأعمال التعذيب والعمل القسري بشكل منتظم، كما أن الحريات الأساسية، ومنها حرية العقيدة والتعبير والاجتماع وتكوين النقابات إما غائبة أو محدودة في كوريا الشمالية. وفيما يخص ميانمار قال إن المعلومات عن هذا البلد تشير إلى وجود انتهاكات منهجية للحقوق الأساسية للمرأة والأقليات العرقية والدينية بالإضافة إلى سوء أحوال السجون والمعتقلات، فضلا عن احتجاز الأفراد لفترات طويلة والقبض على المعارضين السياسيين، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية التعبير والاجتماع وعدم اشتراك أحزاب المعارضة وخاصة أثناء المؤتمرالقومى، وهذه كلها تشكل انتهاكات ضخمة للأعراف الدولية. وقال إن نيوزيلندا تلح في الدعوة إلى أن تتعاون ميانمار بشكل كامل مع المنظمات الدولية وأن تحترم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٥ - وأعرب أيضا عن أسف بلاده فيما يخص الوضع في الصين للقيود التي ما زالت مفروضة على حريات التعبير والعقيدة، واللجوء إلى عقوبة الإعدام، وحالات القبض والاعتقال التعسفي، وذلك مع ترحيبها بالتعهد الذي قطعته الحكومة الصينية على نفسها بمراعاة احترام القانون. وناشد حكومة الإندونيسية تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية للمحاكمة.

٢٦ - وقال إن نيوزيلندا قلقة بشأن الادعاءات حول انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام المبادئ الديموقراطية في العديد من بلاد آسيا الوسطى. ففي تركمانستان تمارس ضغوط غير مقبولة على الهيئات الدينية كما يمارس التمييز ضد الأقليات، وفي القوقاز تجري أحداث مفزعة منها الخسائر في الأرواح البشرية نتيجة الإرهاب و الصراعات المدنية في الشيشان وفي أنغوشيا. وذكر في هذا الصدد أن نيوزيلندا تؤكد باستمرار أن الصراع ضد الإرهاب يجب أن يتم في إطار احترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية حتى ولو حاول الإرهابيون تدميرها.

٢٧- وأضاف أن المجتمع الدولي كثيرا ما يهدر طاقته في مناقشة المواثيق الدولية أو الدفاع عنها، وكثيرا ما تصرف اللجنة الثالثة وقتا طويلا في مناقشات عقيمة، بينما المطلوب هو استراتيجية حقيقية للتحول نحو العمل، إذ لا يشك أحد في وجود فروق واضحة بين المواثيق التي تنضم إليها الدول والممارسات التي تقوم بها بعض الحكومات على أرض الواقع، كما تشهد بذلك تقارير المقررين المتخصصين.

٢٨ - وقال إن على جميع الدول أن تصدق على المعاهدات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تطبقها وأن تحاسب على تطبيقها، ويجب على الجميع أن يعترف بمبدأ شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليته للتجزئة وتكامله ترابط أركانه، ونفس الشيء ينطبق على مبدأ عدم التمييز. ويجب على الدول أيضاً أن تأخذ في الاعتبار إن أعمال انتهاكات حقوق الإنسان هي في الأغلب السبب الذي يؤدي إلى الصراعات الدولية والإقليمية والمدنية وكل أنواع الصراعات، وأيا كانت القيم الشائعة بين الناس فإن حماية الوضع الإنساني يجب أن يكون في قلب اهتمامات المجتمع الدولي.

٢٩ - **السيد باك** (جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية): تدخل بنقطة نظام فطلب من الرئيس أن يذكر ممثل نيوزيلندا بأن الاسم الرسمي لبلاده هو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية و ليس ''كوريا الشمالية'' و يجب عليه أن يحترم هذه التسمية الرسمية.

٣٠ - **السيد تيريني** (استراليا): قال إنه يعتبر أن الحوار والتعاون هما من أحسن الوسائل لتشجيع حقوق الإنسان، واستشهد بالتبادل البناء بين استراليا وكل من الصين وفيتنام وإيران. وأضاف أنه لا توجد منطقة في العالم في مأمن من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وأضاف أن أول الضحايا هم النساء والأطفال والأقليات، ومع ذلك فالحكومة الأسترالية تجد أنه حدث كثير من التقدم. ونوه في هذا الصدد بالجهود المبذولة في العراق من أجل إقامة ديمقراطية حديثة تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان، وبالرغم من التحديات الكثيرة، وخاصة على المستوى الأمني، فإن العراقيين يتمتعون الآن بحريات التعبير والمشاركة والاجتماع، كما تم تشكيل العديد من الأحزاب الجديدة وتمكنت النساء والأقليات من المشاركة في الحياة السياسية.وأعرب عما تحسه استراليا من فخر لمساهمتها في صياغة قانون الانتقال الإداري الذي يحدد بوضوح التزامات العراق في مجال حقوق الإنسان. ودعا المجتمع الدولي إلى استكمال مشاركته في النهوض بالبلد وخاصة بمساعدتها في التحضير للانتخابات التي سيتم عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣١ - وقال في المقابل إن استراليا قلقة للغاية لأنه لم يحدث تقدم كاف في مجال حقوق الإنسان في بورما، وأنها تساند الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، وتطلب بإلحاح من حكومة بورما أن تتخذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد، وخاصة توسيع الاشتراك في الميثاق الوطني وضرورة إجراء نقاش مفتوح حول إعداد الدستور الجديد ورفع القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع والمشاركة، والإفراج عن جميع المسجونين السياسيين بمن فيهم اونج سان سوكاى، وإلغاء الأعمال القسرية وخاصة تجنيد الأطفال.

٣٢ - وأعرب عن استياء استراليا الشديد إزاء الانتهاكات التي تتم بانتظام لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام الرئيس موغابى في زيمبابوى حيث يتم اضطهاد ممثلي المعارضة باستمرار وإسكات الصحافة وحيث تنتشر المجاعة والفقر، وهى نتائج مباشرة للسياسات المطبقة وحيث نجد مشروعاً تشريعياً يهدد بشكل خطير أهلية المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان ودعا الحكومة للتعهد بوضع إطار سياسي للمصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي لتحسين حياة الزيمبابويين.

٣٣ - وقال إن استراليا قلقة للغاية بشأن مدى الكارثة الإنسانية في دارفور، وتطلب من الحكومة السودانية احترام تعهداتها الدولية واتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع سلاح الميليشيات وقمع أعمال العنف. وأعرب عن قلق استراليا أيضا إزاء وضع حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وطالب حكومة ذلك البلد بالالتزام بإجراء حوار حقيقي مع المجتمع الدولي.

٣٤ - وفيما يخص إيران قال إن الحكومة الأسترالية قلقة بشأن الادعاءات المتعلقة بالإعدام بإجراءات موجزة وعدم احترام الإجراءات القانونية وقمع حرية الصحافة وحريات التعبير الأخرى، وطالب الحكومة الإيرانية بأن تبدأ في العمل لتشجيع وحماية حقوق الأطفال والنساء والأقليات وخاصة الجماعات البهائية واليهودية.

٣٥ - وأضاف أن الحكومة الأسترالية تقدر الانفتاح والإرادة الطيبة التي أبدتها الحكومة الصينية في إطار الحوار الثنائي حول حقوق الإنسان حيث تعهدت بعدم تأخير تبنى الإصلاحات التشريعية والإدارية اللازمة والتصديق على الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية وكذلك إقرار حريات التعبير والاجتماع للمواطنين. وأعرب عن استمرار القلق إزاء مشكلة المعتقلين السياسيين وخاصة في التبت، وكذلك صدور عدد كبير من أحكام الإعدام وتنفيذها، وخاصة في إقليم جنياتغ.

٣٦ - و فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط قال إن الحكومة الأسترالية تطلب بإلحاح من إسرائيل والسلطة الفلسطينية تطبيق خريطة الطريق الرباعية وتؤيد خطة الانسحاب من غزة والعديد من المناطق المتاخمة للأردن التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي بشرط العمل بها في إطار احترام الشروط المذكورة في خريطة الطريق من أجل تشجيع تطور عملية السلام.

٣٧ - ورحب بإجراءات عقد الانتخابات البرلمانية الحرة المنظمة التي جرت في إندونيسيا، وكذلك بالإجراءات الجيدة التي اتخذت أثناء الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في ذلك البلد، واقترح على إندونيسيا منح إقليمي اتشيوبابوا حكماً ذاتياً داخلياً من أجل حل مشاكل الانفصالية. وأعرب، مع ذلك، عن القلق مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في هذين الإقليمين.

٣٨ - وأعرب عن ارتياح الوفد الأسترالي للإجراءات التي اتخذت لوضع حد للصراع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه أبدى إحساس استراليا بالذهول إزاء المذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ١٥٠ لاجئا كنغوليا من

الكونغو في بوروندي خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، ودعا الحكومة والجماعات المتمردة إلى وقف العنف ضد المدنيين والبدء فوراً في الإجراءات التي تسمح بتحقيق السلام وتضمن الاستقرار.

٣٩ - وأعرب عن الأمل في أن تتعهد الحكومة الأوغندية بمتابعة جهودها لوضع حد للصراع وطلب بإلحاح من جيش المقاومة التابع للرئيس أن يكف عن خطف الأطفال في شمال أوغندا لإجبارهم على القتال.

٤٠ - وختاماً أكد مرة ثانية على استعداد حكومة بلاده الدائم للتعاون مع الأمم المتحدة ومع جميع الحكومات لضمان حقوق الإنسان.

٤١ - **السيد غزلال** (الجماهيرية العربية الليبية): ذكر في بداية حديثه أن إنشاء وظيفة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ بمناسبة المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان كان معلماً على انطلاق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتأكيد المساواة في الحقوق للجميع رجالاً و نساء.

٤٢ - وذكر أن الجماهيرية العربية الليبية عضو في معظم الهيئات العالمية المعنية بحقوق الإنسان وأنها انضمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى المعاهدة الدولية لحماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وأعضاء أسرهم. وعلى المستوى الوطني قال إن الكتاب الأخضر هو وثيقة تكرس حقوق الإنسان، وخاصة الحق في التنقل والحق في العمل وحق الملكية والحق في الرعاية الصحية، وكذلك حق المشاركة في الحياة السياسية.

٤٣ - وأشار إلى الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي تجري يومياً تحت سمع وبصر المجتمع الدولي. وذكر مثالاً على ذلك ما يجري في الأراضي العربية المحتلة من أعمال الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، وعشرات الأطفال و النساء الذين يقتلون يومياً على يد الجيش الإسرائيلي. وأعرب عن شديد الأسف لغياب أي رد فعل صارم من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد، وعن شكه في أن يكون هذا هو رد المجتمع الدولي لو كان المعتدى بلدا غير إسرائيل. وأعرب أيضا عن الأسف لانتشار عدم التسامح الديني، والأمراض المتفشية مثل الإيدز وحمى المستنقعات، والتي تهدد أعداداً كبيرة من شعوب بأكملها وخاصة في أفريقيا وحيث يتشرد ملايين من البشر داخل بلادهم، وحيث لا تميز انتهاكات حقوق الإنسان بين الأطفال ولا النساء الذين يتعرضون للإكراه على العبودية والبغاء.

٤٤ - وأكد على أن حقوق الإنسان هي كل متكامل وليست قابلة للتجزئة، وخاصة منها الحق في التنمية، وقد كرسها إعلان وبرنامج عمل فيينا، ولكن لا يبدو أن المجتمع الدولي يبذل جهداً كبيراً في هذا المجال. وأشار إلى أن حقوق الإنسان لا تشمل فقط مناهضة التعذيب ولكن تدخل فيها أيضاً أبعاد الفقر ومحاربة الأمراض. وأعرب في الختام عن الأسف لأن حقوق الإنسان لا تزال تتخذ ذريعة سياسية وليست التزاما أخلاقيا، وأنها تستخدم كرهان سياسي وكوسيلة ضغط. ومن ثم وجه دعوة إلى جميع الحكومات لتشجيع حقوق الإنسان بحيادية واتباع نهج حيادي وإنساني تماما في هذا الصدد.

٤٥ - **السيد هانسون** (أيسلندا): تحدث بوصف بلده عضوا في المحفل الاقتصادي الأوروبي فذكر أن بلاده تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، وقال إن التصميم واليقظة والحرص على احترام حقوق الإنسان وأولوية هذا الحق هو، على المدى الطويل من أهم مفاتيح نجاح الصراع ضد الإرهاب كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره حول ضرورة حماية الحقوق والحريات الأساسية في سياق الحملة على الإرهاب (A/59/404)، الذي يعطي ملخصاً جيداً للإجراءات التي تم اتخاذها في منظومة الأمم المتحدة تطبيقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨. وأعرب عن

ارتياح بلده لمواصلة الحوار بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة مكافحة الإرهاب ولكنه أوصى مرة أخرى بأن تقوم اللجنة بتقييم الأثر الحاسم للإجراءات المتخذة ضد الإرهاب على حقوق الإنسان. وأعلن موافقة أيسلندا على قيام لجنة حقوق الإنسان بتعيين خبير مستقل مكلف بمساعدة المفوض السامي في الوفاء بالمهام التي عهد إليه بها القرار ١٨٧/٥٨، وقال إنه يتطلع إلى قراءة التقرير الذي سيقدم إلى اللجنة خلال دورتها الحادية و الستين.

٤٦ - وأشار ممثل أيسلندا في ختام كلمته إلى ما تشعر به بلده من قلق متزايد إزاء ظاهرة انتشار التعصب الديني، خاصة في سياق الإرهاب، وقال إن الأمم المتحدة لها دور مهم في تغيير هذا الاتجاه. وأعلن تأييد أيسلندا توصيات المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المكلفة بدراسة مسألة حرية الدين أو العقيدة، الواردة في تقريرها (A/59/366) وقال إنها تنتظر بفارغ الصبر تقريرها القادم، الذي سيعطى فكرة أكثر تحديداً عن مدى اتساع تلك الظاهرة.

٤٧ - **السيد كونفورو** (مالي): بدأ كلمته عن البند١٠٥ ب) قائلاً إن دولته تشارك في دعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان للمضي في تطبيق القانون الدولي. وأشار إلى أن مالي قد أقرت في جميع دساتيرها المتتابعة عزمها على الحفاظ على مجتمع يحترم القانون والمساواة والكرامة الإنسانية، وهي تعترف دائما للجميع بالحق في العمل والراحة وحق الإضراب والحرية في التجمع في قلب الهيئات التعاونية والجمعيات والمنظمات النقابية التي هي من اختيارهم.

٤٨ - وأضاف أن مالي عززت، منذ عام ١٩٩١، مبدأ حماية حقوق الإنسان واتجهت نحو التعددية الحزبية الكاملة والديمقراطية في مناخ من السلام الأساسي والاجتماعي معاً. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت مرة أخرى مبدأ فصل السلطات، بغير رجعة، وتحديد صلاحيات كل منها بشكل واضح، وأنشأت ، اللجنة القومية الاستشارية لحقوق الإنسان، إلى جانب المؤسسات التقليدية المهتمة بحقوق الإنسان، وعينت وسيطا للجمهورية له سلطة إدارية مستقلة، وهو عبارة عن إدارة تستقبل الشكاوى المتعلقة بأداء الهيئات الإدارية للدولة، والقطاعات الإقليمية، والمؤسسات العامة وكل هيئة أخرى تقوم بتقديم خدمة عامة، وتم أيضا إنشاء لجنة وطنية للمساواة في الوصول إلى وسائط إعلام الدولة، ضمانا لتحقيق التوازن والتعددية في الإعلام، مع مراعاة المشاعر الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٩ - وأبرز الوفد المالي أن أصالة الدولة فيما يخص تشجيع وحماية حقوق الإنسان تتضح دون أدنى شك في وجود منتدى الحوار الديمقراطي، وهو ملتقى ينظم منذ عام ١٩٩٤، في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من كل عام بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويدعى الموطنون، عن طريق الصحافة، إلى تقديم أي شكاوى أو تظلمات ضد الدولة، ثم تجتمع لجنة بعد ذلك لاستعراض الدعاوى والالتماسات الواردة وتقوم بإرسالها إلى المصالح الوزارية المتهمة في الدعوى، وتلقي ردودها ومتابعتها. وفي العاشر من كانون الأول/ديسمبر ينتظم المنتدى تحت رئاسة هيئة محلفين شرفية مكونة من مواطنين وأجانب وممثلي المجتمع المدني، في حضور الصحافة القومية والدولية، حيث يقدم الشاكون استجواباتهم، ويقوم أعضاء الحكومة بالرد عليها. وفي ختام الجلسة، تقدم هيئة المحلفين الشرفية بعض التوصيات التي تتم متابعتها بكل دقة من قبل منتدى الحوار الديمقراطي التالي. وفي عام ٢٠٠٣، قامت مالي باستعراض هذه الآلية لتبين مدى ملاءمتها لتلبية اهتمامات الناس وكفاءتها في حل التظلمات المقدمة، وإدخال ما يلزم من تعديلات عليها لتحسين أدائها، تمهيدا لمنتدى ٢٠٠٤.

٥٠ - وتعترف مالي وتكفل الحريات الأساسية العامة، خاصة حرية الرأي والحرية الدينية وحرية المشاركة وحرية

الاجتماع و التظاهر وحرية الصحافة وحق التصويت. وتعتبر حرية التعبير أساسية لتحقيق الديمقراطية، وهو أمر يؤكده وجود أكثر من ثلاثين جريدة خاصة في بلده. وأضاف أن القانون يسمح للمتهمين بأن يستفيدوا من حضور محام منذ أول مراحل الاتهام ويؤكد على ضمان العدالة لأي كل شخص يقدم للمحاكمة.

٥١ - وأشار إلى أن دولته صدقت على معظم الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تأكيدا لإرادتها في تشجيع وترسيخ حقوق الإنسان وكرامته. وأضاف أن التطبيق الحقيقي لتلك الوثائق يقتضي تعاونا إقليميا ودوليا مكثفا من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، كما أنه يتطلب مساعدة المؤسسات القومية المختصة وسوف تسهم مالي بدورها في تحقيق ذلك.

٥٢ - **السيد كوليك** (أوكرانيا): قال إنه بالرغم من التقدم الذي أنجز، فإن الموقف في العالم فيما يخص احترام حقوق الإنسان لا يبعث على الرضا، ومن الواجب تكثيف الجهود، خاصة على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان قد تبنت خلال دورتها الستين عدة قرارات مشجعة، خاصة حول موضوعات مثل الإرهاب وحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص، والإفلات من العقاب وأقرت بمسؤولية الدول فيما يتعلق بالإنذار المبكر والعمل الوقائي، ولكن هذه القرارات لا يجب أن تبقى ميتة، وإنما يجب أن تنتج عنها نتائج على أرض الواقع، فذلك مما يعزز مصداقية اللجنة.

٥٣ - وقال إنه يجب التحقيق بتراهة في جميع الادعاءات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، وأنه ينبغي دراسة فاعلية آليات حماية حقوق الإنسان بشكل موضوعي، لمعرفة ما إذا كانت قرارات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الثالثة لها تأثير حقيقي على ممارسات الدول والبحث عن سبل تطوير فعاليتها.

٥٤ - فأضاف أن أوكرانيا انضمت إلى الوثائق الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأنها تدعم الجهود المبذولة لتحديث الآليات الحالية، وخاصة البدء في تنفيذ ''المبادرة ٢'' التي أطلقها الأمين العام في الأسبوع الماضي، وأعرب عن ارتياح أوكرانيا لتعيين مستشار خاص للأمين العام للأمور المتعلقة بوقف الإبادة الجماعية، وهي تواصل من جانبها العمل على زيادة الوعي بموضوع يعد من أسوأ مظاهر الإبادة الجماعية في القرن العشرين، ألا وهو المجاعة الكبرى التي نظمت عن طريق النظام السوفياتي والتي تسببت في موت من ٧ إلى ١٠ ملايين أوكراني بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣. وعلى المستوى الوطني، قال إن الدستور الأوكراني يعطى الحق لكل مواطن في اللجوء إلى المؤسسات القانونية أو المنظمات الدولية لحماية حقوقه وحرياته، بالإضافة إلى تحديث العديد من النصوص التشريعية التي تم اعتمادها مؤخرا في مجال حقوق الإنسان، وخاصة القانون المتعلق بحرية الانتقال والاختيار الحر لمكان الإقامة في أوكرانيا وكذلك القانون الخاص بالمواطنة. وأشار أيضاً إلى أنه توجد مشاريع قوانين بشأن اللغات، ومدلول سياسة السلالة القومية، وإعادة حقوق الأشخاص الذين طردوا من البلد بسبب جنسياتهم.

٥٥ - وقال إن الحكومة الأوكرانية تدرك أن اللجوء إلى المؤثرات القانونية والإدارية لا يكفي وحده لضمان العلاقات العرقية المتبادلة المنسجمة، ولذلك فهي تشجع الحوار البناء بين ممثلي مختلف الأقليات العرقية والدينية، وأنها أنشأت هيئة استشارية هي مجلس ممثلي منظمات الأقليات لمساعدة الرئيس في ضمان فاعلية التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والأقليات، كما أنشئ اتحاد الكنائس والمنظمات الدينية لأوكرانيا لتسهيل حل الخلافات بين تلك المنظمات.

٥٦ - وقال إن الحكومة الأوكرانية عازمة على بذل كل ما في وسعها لضمان تشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام القانون والمبادئ الديمقراطية وتهيئة الظروف التي تساعد على النمو الاقتصادي والعمل الجيد للمؤسسات الديمقراطية طبقاً لروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكانت الانتخابات التي جرت بالأمس لاختيار رئيس لأوكرانيا مثالاً جيداً للشفافية والحرية.

٥٧ - تولت السيدة/أستاناه بانو (ماليزيا):رئاسة الجلسة.

٥٨ - **السيد لوران** (كندا): استرعى انتباه اللجنة إلى حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان، وأكد في البداية أنه إذا كانت كرامة الإنسان محفوظة حقاً فكيف يمكن أن يكون هذا صحيحاً في ضوء ممارسات اللجوء إلى التعذيب والسجن والاعتقالات التعسفية، والإعدام دون إجراءات قضائية سليمة والاختطافات بالإكراه.ذلك أننا نشهد انتشار الاعتقالات التعسفية والسجن والتعذيب بشكل كبير سواء في تركمانستان أو في رد فعل الحكومة النيبالية في مواجهة العصيان المسلح للمتمردين الذي سبب انتهاكات مقلقة لحقوق الإنسان.ولا يزال عدم احترام حقوق الإنسان مستمراً في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وقال إن كندا تطلب بإلحاح من هذه الدولة الانضمام إلى بعض الوثائق الأساسية وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات القاسية الغير إنسانية والمهينة، والسماح للمقرر الخاص بزيارة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لوضع تقرير حول وضع حقوق الإنسان هناك.

٥٩ - وأشار إلى أنه فيما يخص ممارسة حقوق الإنسان والحريات السياسية والديمقراطية حيث يرجع سبب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان تحديداً إلى غياب هذه الحقوق والحريات وخاصة حرية التعبير. فحقوق الإنسان مترابطة ولا تتجزأ: ففي غيبة حرية التعبير يصبح من المستحيل الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والتنديد بها. وهذا ما حدث في إيران منذ الانتخابات التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٤ حيث أن أكثر من ثلث المرشحين اعتُبروا غير مؤهلين وتردي وضع حقوق الإنسان بدرجة خطيرة. ولقد قامت السلطات الإيرانية، دون رادع، بقمع المنشقين سياسياً وتنفيذ عقوبة الإعدام والتعذيب واستمرار التمييز بالنسبة للنساء والأقليات. وفضلاً عن ذلك تجاهلت السلطات الإيرانية توصيات مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، وتوصيات المقرر الخاص حول حق حرية الرأي والتعبير. أما زيمبابوي فقد قيدت كثيراً حرية الكلام والمشاركة مثلما قيدت حرية الصحافة مبدية احتقاراً كلياً لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال فقد وضعت تشريعاً قمعياً يتنافى حتى مع دستورها. وأما الصين فقد قيدت أيضاً بشكل خطير حرية التعبير خاصة فيما يخص حقوق الأقليات وحقوق الذين يعبرون عن عقائدهم الدينية والروحية، وكذلك اتخذت إجراءات لتقييد المطبوعات ونشر المعلومات بما في ذلك شبكة الإنترنت. وقد ساء الوضع أيضاً في بورما، حيث اتسمت عملية الوفاق الوطني بعيوب فاضحة ويجب أن تضم عملية الوفاق الديمقراطي الوطني الرابطة الوطنية للديمقراطية وزعماء المجموعات الأخرى للمعارضة والمجموعات العرقية، ويجب الإفراج عن أونج سان سوكي وبقية المسجونين السياسيين الآخرين ليستطيعوا المشاركة في هذه العملية.

٦٠ - وذكر أن الأقليات هم أكثر تعرضاً، بوجه خاص، لانتهاكات حقوقهم، وكذلك المدنيون الذين يتم إقحامهم في صراعات ينتج عنها تشريدهم أو يصبحوا من اللاجئين. وإذا كانت الدولة مسؤولة عن حماية تلك الجماعات التي تعيش قبل كل شئ على أرضها فيجب على المجتمع الدولي مع ذلك أن يقدم لهم دعماً خاصاً. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نجد بقاء الحكومة الانتقالية وتعهدها بعقد

الانتخابات خلال عام ٢٠٠٥ مشجعة، لكن الأزمة الإنسانية والوضع غير المستقر للمدنيين يظل مقلقاً للغاية، وعلى وجه الخصوص في شرق البلاد. وفي أوغندا يجب أن تقوم الحكومة على وجه السرعة بتحسين الأمن وظروف حياة المدنيين، حيث يوجد ١,٥ مليون لاجئ يعيشون في مخيمات داخل الدولة، والمساعدة في إعادة إدماج الأطفال الذين أنهكهم الصراع.

٦١ - وقال إن تصعيد العدوان في الشرق الأوسط أصبح شيئاً مقلقاً، فالاحتلال المتواصل للأراضي وتوسيع المستوطنات وبناء الجدار العازل إلى أبعد من خط الهدنة كلها يضر بشكل خطير بالوضع الإنساني وبآفاق السلام. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تمنع الاعتداءات التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين وأن تقوم دون إبطاء بتدمير الطاقات والبنية الأساسية للإرهاب. وبرغم الجهود التي تبذلها إسرائيل لحماية أمنها فليس من الضروري أن تلجأ إلى القوة المتجاوزة للحد وإلى الاغتيالات. وعليها أن تتفادى الخسائر في الأرواح البشرية بين الشعب المدني غير المقاتل. وفي النهاية، يجب السماح للعمال بالانتقال بحرية خاصة، داخل قطاع غزة.

٦٢ - وأشار إلى السودان فقال إن الوضع المفجع في دارفور يثير كثيراً من القلق، فالمجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المنطقة، بما في ذلك العنف الجنسي تجاه النساء وجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. ورحب بقرار مجلس الأمن تشكيل لجنة تحقيق دولية مكلفة بالتقصي حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. ويجب على جميع أطراف الصراع في السودان التأكيد على حماية حقوق الإنسان التي هي جزء مكمل لأي تسوية سلمية في المنطقة.

٦٣ - أشار إلى أنه ما دام مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان يفلتون من العقاب فسوف تستمر الانتهاكات. ولذا يجب على الدول، لكي تثبت التزامها بحماية حقوق الإنسان، ملاحقة مرتكبي الانتهاكات، خاصة بعد الصراع. وتقدر كندا الجهود المبذولة من جانب أفغانستان لتشجيع حقوق الإنسان، لكن تبقى قلقة لمواصلة أعمال العنف، خاصة تجاه النساء، وإجراءات التخويف والتمييز، والإفلات من العقاب الذي لا يزال يستفيد منه مرتكبو تلك الجرائم. وفي كوت ديفوار تتواصل الاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين بواسطة الميليشيات المسلحة والأولى بالحكومة أن تضع حداً للتصرفات السيئة لهذه المجموعات ولمناخ اللاعقاب وقال إن كندا تعترف بأهمية عملية التوفيق في العراق والنظر إلى مثول أعضاء نظام صدام حسين المتهمين بجرائم الحرب والوحشية أمام القضاء؛ وتطلب بإلحاح من الحكومة العراقية احترام الضوابط الدولية في هذه الناحية وعدم تنفيذ عقوبة الإعدام.

٦٤ - وقال إن كندا نفسها تتقدم بكشف حسابها فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ حيث استقبلت خلال عام ٢٠٠٤ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المكلف بدراسة وضع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، وقال إن كندا تنتظر تقريره باهتمام وأنها تبذل الجهود لتذليل الصعوبات التي تواجهها الشعوب الأصلية على أرضها.وأضاف أن كندا تدرس أيضاً تقرير منظمة الصحة العالمية عن التمييز والعنف تجاه النساء من السكان الأصليين في كندا، وتنتظر من تلك المنظمة أن توجه عمل الحكومة تجاه هذا الموضوع. ووعد بأن تواصل كندا تعاونها مع المنظمات المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية حقوق الإنسان طبقاً للمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦٥ - **السيد عثمان** (الجزائر): لاحظ أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تتبوأ مكانة متزايدة في العلاقات الدولية،

وأن التطورات في هذا الخصوص أضفت على قضية حقوق الإنسان مكانة متميزة على مستوى أجهزة الأمم المتحدة. وقال إن عالمية هذه الحقوق لا تعني مع ذلك تماثلها، إذا لا ينبغي تجاهل أو إلغاء الاختلافات في الثقافات والحضارات، ولذلك ينبغي أن يكون التعاون في مجال حقوق الإنسان في إطار شراكة نزيهة ومخلصة، تقوم على أساس التبادل المتساوي والتشاور واحترام الاختلاف دون سيطرة ولا انتقائية ولا حسابات سياسية، بقصد الوصول إلى الإنجاز الكامل لحقوق الإنسان جميعاً.

٦٦ - وأضاف أنه يحق لنا أن نفخر بالتقدم المسجل في مجال الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية، لكن يجب أن نعترف بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تبدو في تناقص، ذلك أن ملايين من البشر في العالم لا يتمتعون بشكل كاف بالحقوق الأساسية مثل الغذاء والذهاب إلى المدرسة أو حق الوصول إلى الماء الصالح للشرب والرعاية الطبية، بالنظر إلى عدم الاستقرار المرير الذي يعيشون فيه. لذلك يأتي في أولوية تحقيق حق التنمية الذي يعتمد على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن الجزائر مسرورة بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها فريق العمل حول حق التنمية في ختام دورته الخامسة التي عقدت في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٦٧ - وذكر على وجه الخصوص أن بناء دولة القانون لابد أن يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان، وأن تشجيع وحماية هذه الحقوق هو في المقام الأول مسئولية الحكومات؛ وأن الجزائر، التي تخرج الآن من أزمة صعبة دامت عشر سنوات قاست خلالها من الإرهاب، إذ تدرك تلك الحقيقة، أخذت على عاتقها التزاماً صارماً بدعم الديمقراطية وتشجيع الحقوق وحريات الأفراد.وأشار، على سبيل المثال، إلى إجراء الانتخابات الرئاسية التعددية التي أجريت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حيث سادت الشفافية والمطابقة للضوابط الديمقراطية الدولية، وسبقت حملة انتخابية كبيرة اعترف مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوربا والبرلمان الأوروبي أنفسهم بأنها كانت فريدة في المنطقة. وقال إن تلك الانتخابات رسخت لدى الجزائريين قيم العمل السياسي والمعارضة السياسية والقيم الديمقراطية واستقامة العملية الديمقراطية في الجزائر بلا رجعة.

٦٨ - وأضاف أن عملية إصلاح قطاع القضاء التي بدأت منذ أكثر من عامين، تعد من أولويات اهتمام الحكومة التي تعتبر أن من أهم أولوياتها تأكيد احترام الحقوق والحريات والواجبات الشخصية التي تركز عليها الخطة الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، المعتمدة في عام ٢٠٠٣. وقال إن فعالية التعددية السياسية والمجتمع المدني والحركة الاجتماعية وحرية التعبير وحرية الصحافة: كل هذا قائم على أرض الواقع في الجزائر وهي إنجازات تفخر بها الجزائر وتتعهد بتشجيعها والدفاع عنها

٦٩ - وقال إن الجزائر أظهرت التزامها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بانضمامها إلى الوثائق القانونية الدولية الأساسية. فقد انضمت مؤخراً إلى اتفاقية ١٩٥٢ حول الحقوق السياسية للمرأة، وسوف يتيح إصلاح قانون الأسرة رفع التحفظات التي وضعتها الجزائر لدى التصديق على اتفاقية ١٩٧٩ حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك فإن الجزائر تفي بكل التزاماتها التعاهدية وخاصة فيما يتعلق بتقديم التقارير الدورية للجان المختلفة، وتنوي مواصلة تعاونها وحوراها مع الآليات التعاهدية المرتبطة بالأمم المتحدة. وقال في النهاية إن الجزائر منفتحة على المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال حقوق الإنسان واستقبلت زيارة العديد من ممثلي تلك المنظمات خلال الأربع سنوات المنصرمة.

٧٠ - واختتم حديثه بالقول بأن الأمم المتحدة التي تقوم بعملية إصلاح داخلي عميقة عليها واجب أخلاقي في ضمان أن يكون العمل الجماعي لصالح حقوق الإنسان موجها لغرض وحيد هو ضمان حقوق الإنسان في كل مكان وفي كل الظروف وبعيداً عن كل شرطية وكل مزايدة وكل إدعاء لدولة ما بسلطة أبوية

٧١ - **السيد شيديا أوسيكو** (زيمبابوي): أشار إلى أن حقوق الإنسان لا تعرف الضمان حيث يوجد فقر مدقع، وأن تشجيع وحماية حقوق الإنسان إنما يتوقف على تحقيق الحق في التنمية. وقال إن العديد من الدول النامية قد حاربت من أجل استقلالها، وخاصة في أفريقيا، ثم هاهي تدرك اليوم أن الاستقلال والحرية لا يفيدان في كثير ما لم تستطع أن تقوم بنفسها باستغلال مواردها الطبيعية وإعطاء شعوبها حقها في التنمية. فحقوق الإنسان لا تتجزأ، وزيمبابوي تأسف لرؤية محاولة بعض المجموعات والدول الأعضاء إخضاع دول ومجموعات أخرى لهم.

٧٢ - وقال إن التمييز الممارس والتطبيق الانتقائي للضوابط المتعلقة بحقوق الإنسان لا يخدمان قضية تشجيع وحماية حقوق الإنسان ولا يساعدان إلا على إثارة الشكوك فيما يخص التبريرات السياسية لبعضها. فقد أشرنا في مرات عديدة سابقة إلى التمييز الذي تتسم به أعمال لجنة حقوق الإنسان واللجنة الثالثة حين يستنكران الانتهاكات المرتكبة في بعض البلدان التي تكون بعض المجموعات والدول الأعضاء على خلاف معها، تحت مزاعم الدفاع عن حقوق الإنسان، مما يعطي انطباعاً سيئاً بأن الأمم المتحدة ما هي إلا امتداد للسياسة الخارجية لبعض الدول أو المجموعات. وينبغي الإشارة إلى أنه لا توجد دولة مستثناة من اللوم، وبالتالي فإن إدانة هذه الدولة أو تلك لا تخدم قضية حقوق الإنسان ما دام المبلغون عن التجاوزات هم أنفسهم مدانين بالانتهاكات، زيادة على ذلك أن التعاون بين الدول ذات السيادة ضروري لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، والموقف أن المتسامح تقريباً الذي تتبناه دائماً بعض الدول المتقدمة تجاه بعض الدول النامية المدانة لا يخدم أبداً قضية حقوق الإنسان.

٧٣ - وأضاف أنه إذا بذل المجتمع الدولي جهوداً لمكافحة الإرهاب والتهديد الذي يفرضه على مجال حقوق الإنسان فإن الدول الأعضاء لا يجب أن تتذرع بحجة هذا الصراع لتجاهل أو تقييد حقوق الإنسان الأساسية. ففي خلال الأعوام الأخيرة ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان باسم الحرب على الإرهاب. وإذا كان على الدول ألا تدخر وسعاً في مكافحة كارثة الإرهاب فعليها بالتوازي احترام الالتزامات التي تتحتم عليها بموجب المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧٤ - وقال إن الاستقلال السياسي لزمبابوي، في عام ١٩٨٠ كان بداية مسيرة طويلة نحو الاستقلال الاقتصادي والعدل الاجتماعي، وأن برنامج الإصلاح الزراعي الذي تم الآن سمح بإعادة توزيع الأراضي بطريقة عادلة وكانت فيما سبق بين أيدي أقلية قليلة، وتم ذلك في إطار احترام قوانين زيمبابوي. أما ادعاءات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بين حين وآخر، فهي لا تفاجئ من يعرفون الأساليب التي كان يستخدمها المستعمرون القدامى، لأن كل ما يهم هؤلاء في الواقع هي المميزات الممنوحة لهذه الأقلية على أرض مكتسبة بطريقة غير شرعية في الأصل. أما أولئك الذين نصبوا أنفسهم حماة لحقوق الإنسان على المستوى العالمي، فإنهم يعتبرون الأغلبية الأفريقية في زيمبابوي في مرتبة متدنية وغير قادرة على أن تحكم نفسها، ويرى الكونجرس الأمريكي أنه من المفيد تبني قانون متبجحاً بالديمقراطية والتقويم الاقتصادي في زيمبابوي، يهدف إلى فرض عقوبات على الحكومة وعلى الشعب الزيمبابوي لأنه قام بتصحيح الظلم الموروث تاريخياً. وتساءل عما إذا كان الهدف هو تهميش الغالبية السوداء في زيمبابوي كما فعلوا مع الأمريكان

السود وأقليات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن اللجنة الثالثة يجب أن تبدي قلقها إزاء هذا النفاق الذي تتسم به السياسة الأمريكية المعروفة للعالم كله والتي تبدّت مظاهرها في المعاملة المهينة التي يلقاها سجناء سجن ''أبو هريه'' في العراق وفي معسكرات الأسرى الأخرى التي تقع تحت مسؤولية الأمريكان وجوانتانامو حيث تُرتَكب شتى أنواع المعاملة المهينة بحق السجناء بشكل منهجي والتي يستنكرها في الظاهر أعلى المسؤولين في الدولة، وهذه الحكومة هي نفسها التي أوقفت بشكل صريح تنفيذ اتفاقيات جنيف وغيرها من الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان وتتبجح بإعطاء دروس في احترام حقوق الإنسان أمام اللجنة. وأشار لاحتقار الولايات المتحدة الكامل لحرية التعبير كما يتضح من ردود أفعالها إزاء المظاهرات السلمية التي تعارض النظام. وقال إن الولايات المتحدة ليس لها أي سلطة أخلاقية للتحدث فيما يتعلق بحقوق الإنسان ناهيك عن أن تكون هي نفسها نموذجاً لممارسة حقوق الإنسان يشير بإصبع الاتهام إلى البلدان الأخرى.

٧٥ - وقال إن من المؤسف أن الاتحاد الأوروبي يلتزم الصمت إزاء قيام الولايات المتحدة بهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإعلانها أن لها الحق في أن تقرر أي السجناء يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف، كما أن الاتحاد الأوروبي نفسه ليس بريئاً من اللوم فيما يتعلق بمعاملة السجناء الباحثين عن اللجوء في أراضيه، وهي معاملة أبعد ما تكون عن ما يُتوقع من بلدان يفترض فيها أن تكون نموذجاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقال إن اللجنة يجب ألا تشجع هذه الانتقائية.

٧٦ - وأشار إلى أن رئيس وزراء بريطانيا اعترف علنا أن حكومته تقيم علاقات غير قانونية مع المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في زمبابوي من أجل قلب الحكومة الشرعية المنتخبة في البلد. وقال إن المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة تعمل على عدم الاستقرار في بلده خاصة من خلال دعم الدعاية المغرضة ضد الحكومة الزمبابوية التي تبثها محطات الإذاعة السريّة، وأن الاتحاد الأوروبي يشترك في هذه الحملة إلى جانب المملكة المتحدة بتدويل خلاف ثنائي مع تلك المستعمرة السابقة. وقال إن القرار المعروض على اللجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في زمبابوي لا صلة له بهذه الحقوق وإنما هو ذريعة لتشجيع تغيير النظام في البلد، ولذلك ينبغي رفض مشروع القرار بكامله.

٧٧ - ومضى قائلاً إن سجل حقوق الإنسان في زمبابوي سجل ناصع، فمنذ عام ١٩٨٠ توجد أحزاب سياسية متعددة في البلاد، كما أن السلطة القضائية مستقلة وقد أمرت مؤخراً بالإفراج عن زعيم المعارضة الذي اتهمته من قبل بالخيانة العظمى، وجرت انتخابات في البلد حكم عليها المجتمع الدولي بأنها انتخابات حرة ولم يشكك فيها أحد إلا حين بدأت الحكومة ببرنامج الإصلاح الزراعي. وأضاف أنه استعدادا للانتخابات المقبلة في مارس ٢٠٠٥ أصبحت زمبابوي من أوائل الدول في المنطقة التي نسّقت إجراءاتها الانتخابية مع توجيهات الجماعة الإنمائية لأفريقيا الغربية بشأن تنظيم الانتخابات وأضاف أن الحكومة الزمبابوية لن تستمد سلطتها إلا من الشعب على أثر انتخابات حرة ونظامية. واختتم كلامه قائلا إن بلاده قد وقّعت على المواثيق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، على عكس بعض الدول التي تكيل لها الاتهامات الآن. وناشد اللجنة مرة أخرى رفض مشروع القرار المقدّم من الاتحاد الأوروبي.

٧٨ - **السيد جاليليو شيروبوجا** (إكوادور): ذكر أن إكوادور قد صدّقت على المواثيق الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان وأن قوانين البلد تتماشى مع الأهداف المنصوص عليها في تلك الوثائق، وأشار في هذا الصدد إلى الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدت في عام ١٩٩٨ من قِبَل المجتمع المدني والدولة، ربما تشكّل أحدث وثيقة خلاّقة وأكثر

وثيقة طموحاً في البلد من حيث أنها تتيح تهيئة ثقافة حقيقية تقوم على التسامح والاحترام بين جميع المجموعات الإثنية والاجتماعية والثقافية في مجتمع الإكوادور كما أنها تتيح لإكوادور مواكبة أهداف الإعلان وخطة العمل الصادرين في فيينا.

٧٩ - وأعرب عن انشغال إكوادور بشكل خاص بمسألة الهجرة الدولية التي تصاعدت خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب تردّي الحالة الاقتصادية في البلدان النامية، وأشار إلى أن تلك الهجرة الكثيفة تصطدم بسياسات تقييدية وغير عادلة، تشوبها كراهية الأجانب، في بلدان الاستقبال التي لا تسعى إلى إيجاد حلول للمشكلة ولأسبابها وإنما يؤدي مسلكها إلى تفاقم المشكلة. وقال إن إكوادور بعد أن خرجت من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي واجهتها في عام ١٩٩٩ والتي لا تزال آثارها بادية عليها فقد شهدت أعداداً كبيرة من الرجال والنساء اضطرهم ظروف المعيشة إلى مغادرة البلد، وقد واجه المهاجرون في بعض الأحيان ظروفا مأساوية لا يمكن التقليل من آثارها عليهم: إذ يموت آلاف الأشخاص كل سنة أثناء محاولتهم الوصول إلى مكان يجدون فيه ظروفاً معيشية أفضل، ويواجه المهاجرون أوضاعاً صعبة نتيجة السياسات التقييدية، كما يواجهون مشاعر الكراهية في مجتمعات لا تتسم بالتسامح وإنما بكراهية الأجانب، ووقع أعداد منهم ضحايا للاتجار بالأشخاص كما أن مئات الأسر تشتتت.

٨٠ - ولما كانت المشكلة عابرة للحدود فإنها تقتضي التعاون بين بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة. وناشد جميع الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني وخاصة في البلدان المتقدمة المضيفة حماية حقوق الجماعات المهاجرة الضعيفة، دون تمييز، وأن تنظر إلى الجوانب الإيجابية والمفيدة لمسألة الهجرة. وأعرب عن ارتياح إكوادور لدخول الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيِّز التنفيذ، وناشد الدول أن تسارع بالتوقيع والتصديق على تلك الاتفاقية، إن لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن. وذكّر البلدان المستقبلة بأنها في لحظة معيّنة من تاريخها كانت هي نفسها مصدراً لهجرات كبيرة استقبلتها بلدان أمريكا اللاتينية.

٨١ - وقال إن أكثر من ٦٠٠ مليون شخص من سكان العالم هم من المعاقين ويشكلون مجموعة مستضعفة في المجتمع ولذلك فهم بحاجة إلى رعاية خاصة من جانب المجتمع الدولي، وأشار إلى أن اللجنة الخاصة المعنية بوضع معاهدة دولية عالمية ومتكاملة من أجل حماية المعاقين وحماية حقوقهم وكرامتهم الإنسانية، قد عقدت أربعة اجتماعات لدراسة المقترحات المتعلقة بالاتفاقية، وأن اللجنة ستعقد ثلاثة اجتماعات تالية في عام ٢٠٠٥ لإنجاز عملها وتحقيق الهدف المقرر: وهو وضع وثيقة تحمي حقوق هذه الفئة، وناشد جميع الحكومات والمنظمات وأعضاء المجتمع المدني العمل معاً من أجل إبرام تلك الاتفاقية عملاً على إدماج الأشخاص المعاقين في المجتمع، لأنه لا يمكن لمجتمع ما أن يكون مجتمعاً متكاملاً إذا كان يستبعد فئة مهمة بهذا الشكل.

٨٢ - **السيد تيجاني** (الكاميرون): أشار بإيجاز إلى أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا فقال إنه بالرغم من كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فإن حقوق الإنسان لا تزال تثير قلقاً بالغاً، يعود بشكل خاص إلى الصراعات المسلحة وعمل الإبادة الجماعية وتصاعد التطرف الديني وسياسات التمييز العنصري والإثني والاجتماعي، وإلى واحدة من مصائب العصر الحديث القاتلة، وهي الإرهاب. وقال إنه آن الأوان لتعبئة عالمية وللعمل معاً.

٨٣ - وكرر دعوة الحكومة الكاميرونية التي أطلقتها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى عقد مؤتمر على مستوى عال جداً بشأن الإرهاب من أجل وضع استراتيجيات أكثر

كفاءة لمكافحته تأخذ في اعتبارها أيضا ضرورة احترام القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء بموجب المواثيق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وكرر مرة أخرى في هذا الصدد الاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية الكاميرون في قمة الألفية والذي يهدف إلى إنشاء مرصد أخلاقي دولي في مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة تكون مهمته العمل على إشاعة القيم الإنسانية العالمية المعترف بها بين الدول وفي داخل تلك الدول.

٨٤ - وأشار إلى أن البؤس والفقر المدقع يهددان السلم والأمن، وأن الحق في التنمية يقوم على أساس أن كل شخص هو عنصر فعّال ومستفيد من التنمية، وقال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يبرزان الترابط بين التنمية واحترام حقوق الإنسان وأن الاعتراف بالترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية هو أداة لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة. وأضاف أن التفاوت الملحوظ الآن بين اقتسام ثروة الأرض والتمتع بثرواتها يمثل عقبة أمام حقوق الإنسان في العالم وأنه ينبغي علاج اللامساواة الناتجة عن العولمة. وقال إن الإنسان يجب أن يُعتَبَر غاية لا وسيلة وأنه ينبغي الحفاظ على حقوق الإنسان عن طريق التضامن والتعاون الدوليين المتزايدين، وأن احترام كرامة الآخرين لا يتأتى إلا بالاستجابة إلى الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الآخرين لكي تتاح لهم التغذية والمسكن والملبس والعناية الصحية والتعليم.

٨٥ - وأعرب عن اقتناع الكاميرون الثابت بكفاءة التدابير القانونية والمؤسسية التي تتم تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى النطاق الإقليمي من أجل تحقيق أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنها انضمت إلى معظم المواثيق الدولية القانونية، وأنها اختارت طريق إدماج حقوق الإنسان في التعليم الثانوي والعالي وكذلك في برامج التدريب والتأهيل للقوات المسلحة والشرطة وإدارة السجون.

٨٦ - وقال إن بلاده تتعلق بالسلام ولذلك فهي تدين تعليق المفاوضات الجارية بين نيجيريا والكاميرون فيما يتعلق بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع بين البلدين. وكرر مرة أخرى وفاء بلده بحقوق الإنسان والتزامها بإشاعة تلك الحقوق ودعا المجتمع الدولي إلى استخدام نفوذه لمساعدة نيجيريا والكاميرون في عملية تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في جو من السلام والثقة المتبادلة.

٨٧ - **السيد كنفورو** (مالي): استعمَل حق الردّ على نقطة أثيرت في جلسة سابقة فقال إن وفده اشترك في مفاوضات بين حكومته والاتحاد الأوروبي بشأن موضوع عقوبة الإعدام فأبلغ اللجنة أن عقوبة الإعدام هي جزء من ترسانة القوانين التقييدية في البلد ولكنه لم يتم تنفيذ حكم الإعدام في أي شخص في البلد منذ عام ١٩٧٩، وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون الجنائي لا يفرض عقوبة الإعدام للمعاقبة على الإضرار بالأموال العامة، وهذا يعتبر تقدماً ملحوظا. ولاحظ أن الاتجاه العام في مالي في السنوات الأخيرة هو عدم تنفيذ حكم الإعدام في الأشخاص المدانين، فضلاً عن أن مالي أعدت مشروع قانون في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في البلد لمدة سنتين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.